الماركسية البنيوية هي مقاربة للفلسفة الماركسية تقوم على البنيوية ، وترتبط في المقام الأول بعمل الفيلسوف الفرنسي لويس ألتوسير وطلابه. كان لها تأثير في فرنسا خلال الستينيات والسبعينيات ، كما أنها أثرت على الفلاسفة والمنظرين السياسيين وعلماء الاجتماع خارج فرنسا خلال السبعينيات. من بين أنصار الماركسية البنيوية عالم الاجتماع نيكوس بولانتزاس وعالم الأنثروبولوجيا موريس جوديلير . انفصل العديد من طلاب ألتوسير عن الماركسية البنيوية في أواخر الستينيات والسبعينيات. نشأت الماركسية البنيوية في معارضة الماركسية الإنسانية التي هيمنت على العديد من الجامعات الغربية خلال السبعينيات. [بحاجة لمصدر] وعلى النقيض من الإنسانية الماركسية، وأكد ألتوسير بأن الماركسية كانت العلوم التي فحصت الهياكل و الظواهر الماركسية ، التي كانت تقوم على أعمال ماركس المبكرة، ألقي historistic ،موضوعية، [1] وأنه يعتقد بأن الإنسانية القبض عليه في "ما قبل ـ أيديولوجية إنسانية علمية ". في منتصف السبعينيات وطوال الثمانينيات ، بدأ المنظرون الماركسيون في تطوير حسابات ماركسية بنيوية عن الدولة والقانون والجريمة. تعارض الماركسية البنيوية وجهة النظر الذرائعية القائلة بأنه يمكن اعتبار الدولة الخادم المباشر للرأسمالي أو الطبقة الحاكمة. في حين أن الموقف الذرائعي هو أن مؤسسات الدولة تخضع للسيطرة المباشرة لأعضاء الطبقة الرأسمالية في مناصب سلطة الدولة ، فإن الموقف البنيوي هو أن مؤسسات الدولة يجب أن تعمل لضمان بقاء الرأسمالية بشكل عام. بعبارة أخرى ، يجب على مؤسسات الدولة إعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي ككل. تميز الجدل بين الماركسيين البنيويين والأداتين بجدل ميليباند وبولانتزاس بين العازف رالف ميليباند والبنيوي نيكوس بولانتزاس . ينظر البنيويون إلى الدولة في نمط الإنتاج الرأسمالي على أنها تتخذ شكلاً رأسماليًا على وجه التحديد ، ليس لأن أفراد معينين في مناصب قوية ، ولكن لأن الدولة تعيد إنتاج منطق الهيكل الرأسمالي في مؤسساتها الاقتصادية والقانونية والسياسية. ومن ثم ، من منظور بنيوي ، قد يجادل المرء بأن مؤسسات الدولة (بما في ذلك المؤسسات القانونية) تعمل في المصالح طويلة الأجل للرأسمالية والرأسمالية ، وليس في المصالح قصيرة الأجل لأعضاء الطبقة الرأسمالية. وهكذا تتمتع الدولة ومؤسساتها بدرجة معينة من الاستقلال عن نخب معينة في الطبقة الحاكمة أو الرأسمالية. المصالح الطبقية طويلة الأجل مقابل المصالح الطبقية قصيرة الأجل تفترض الماركسية البنيوية أن الدولة تعمل لخدمة المصالح طويلة المدى للطبقة الرأسمالية . بناء على أعمال إنجلز و لينين ، الماركسيين الهيكلي يفترض أن الدولة هي آلية لتنظيم الصراع الطبقي ، والتوتر لا يمكن التوفيق بينها وبين البروليتاريا والبرجوازية. [4] [5] من خلال تنظيم هذه التناقضات بدلاً من القضاء عليها ـ وهو ما اعتقد لينين أنه مستحيل بدون ثورة عنيفة [4] ـ تعمل الدولة على استقرار النظام الرأسمالي ككل والحفاظ على وجوده. يفرق البنيويون بين المصالح طويلة المدى وقصيرة المدى للطبقة الرأسمالية من أجل وصف ضرورة الدولة للنظام الرأسمالي. تشمل المصالح قصيرة الأجل للبرجوازية السياسات التي تؤثر على تراكم رأس المال في المستقبل القريب مثل الإعفاءات الضريبية ، والحد الأدنى للأجور المخفضة ، والإعانات الحكومية ، وما إلى ذلك. وهم يؤكدون أنه عندما لا تفيد الدولة مصالح الطبقة البرجوازية قصيرة الأجل ، يتصرف نيابة عن مصالحها المستقبلية. وبناءً عليه ، عندما يبدو أن الدولة تتصرف نيابة عن البروليتاريا بدلاً من البرجوازية (رفع الحد الأدنى للأجور ، وزيادة حقوق النقابات العمالية ، وما إلى ذلك) فإنها تخدم المصالح الرأسمالية من خلال تلبية مطالب العمال بما يكفي فقط لمنع انتفاضة يمكن أن يهدد النظام ككل. لأن مصالح البروليتاريا والطبقات الرأسمالية تتعارض مع بعضها البعض ، فإن الدولة ضرورية لتنظيم النظام الرأسمالي وضمان الحفاظ عليه من خلال إجبار الرأسماليين على الموافقة على مطالب العمال التي لولا ذلك لن يستسلموا لها.

Summarized by © lakhasly.com